وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي-

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة العربية وآدابها

المحاضرة الرابعة في: مقياس تحقيق المخطوط

بعنوان : خطوات تحقيق المخطوط

محاضرة مقدمة لطلبة سنة أولى ماستر

تخصص: أدب حديث ومعاصر

لتحقيق الكتاب المخطوط يجب على المحقق أن يبذل الجهد الكافي للتأكد والجزم من أربعة أمور هامة وهي أساس التحقيق:

- ضبط عنوان المخطوط.

- توثيق نسبة المخطوط إلى مؤلفه.

- ضبط اسم المؤلف.

- تحقيق متن المخطوط ليظهر بصورة جيدة.

1- ضبط عنوان المخطوط:

يعد البحث في العنوان الصحيح للكتاب المخطوط الركن الأول من أركان التحقيق العلمي، وأول ما يصرف فيه المحقق الجهد وعلمه للوقوف على حقيقته، ذلك أن بعض النسخ تكون خالية من العنوان أو تضيع أوراقها، أو بعضها يحرف أو يصحف فيها، وأخرى يلفق فيها اسم كتاب على غير مادته، وبعضها يكون مطموسا بفعل الرطوبة أو الشطب أو الضرب عليه بالحبر.

ولإثبات عنوان الكتاب والتأكد من صحته يجب على المحقق أن يتبع عدة طرق منها:[1]

- أن يذكر المؤلف العنوان في مقدمة الكتاب المراد تحقيقه وغالبا ما يعتمد المحقق في هذه الحالة على تصريح المؤلف بعنوان كتابه كما ورد في المقدمة في سياق إثبات العنوان الصحيح وتوثيقه.

- أن يذكر المؤلف ذلك العنوان في كتاب آخر له.

- تصريح المؤلف نسبته للكتاب مذكرا بعنوانه كاملا في إحدى مؤلفاته.

- أن يذكر ذلك العنوان بعض العلماء في ثنايا كتبهم مع نقل ما يدل على أن مرادهم به الكتاب المعين، كأن ينقلوا شيئا من الكتاب ويذكرون عنوانه.

- أن يرد العنوان في خاتمة الكتاب، ويعد هذا الاحتمال من الحالات النادرة أو قليلة الوجود، إلا أن النساخ اعتادوا وبعد الانتهاء من نسخ الكتاب وتبييضه إضافة بعض العبارات الدالة على شكر الله وحمده، وتوفيقه، ثم يذكرون عنوان الكتاب كاملا مقرونا بتاريخ نسخه.

- ما أجمعت عليه النسخ الخطية للكتاب، فعادة ما يكون للمخطوط نسخ متعددة منتشرة في أماكن متفرقة، فعلى المحقق أن يبذل أقصى ما في وسعه لفحص النسخ ثم يقف بعد ذلك عند المواضع التي ذكر فيها العنوان.[2]

- الرجوع إلى كتب التراجم والفهارس والمشيخات والطبقات[3] ومختلف المؤلفات البيبليوغرافية التي اعتنت بذكر أسماء الكتب، كالفهرس لابن النديم، وكشف الظنون، وذيوله ومعجم المطبوعات لسركيس، وغيرها.[1]

---

[1] فؤاد طوهارة، مطبوعة بيداغوجية محاضرات في تحقيق المخطوط، ص83.

[2] المرجع نفسه، ص84.

[3] ويقول الأستاذ الشنطي رحمه الله :وقد عد البيليوغرافيون هذه المؤلفات في إطار الكتب البيليوغرافية بمقياسها العلمي لأنها تحتوي على ذكر عنوانات الكتب،وأسماء مؤلفيها.

يوسف السناري التعريف بكتب المشيخات والفهارس، والاثبات، ملتقى اهل التفسير ،

وفي ضبط عنوان المخطوط، يذكر د. بشار عواد المعروف عن كتاب الجذوة، اختلف المترجمون للحميدي، الذاكرون كتابه في عنوانه سماه ابن خير الإشبيلي (حذوة المقتبس في تاريخ الأندلس) وسماه ياقوت الحموي (جذوة المقتبس في أخبار علماء الأندلس) وتبعه المقريزي في المقفى والمقرى في نفح الطيب، أما ابن النجار البغدادي فسماه (تاريخ الأندلس) وتبعه الذهبي في كتبه والصفدي في الوافي، وقال ابن خلكان (تاريخ علماء الأندلس) سماه جذوة المقتبس، أما حاجي خليفة واسماعيل باشا البغدادي فسمياه جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس... يتبين مما تقدم أن (جذوة المقتبس) لا خلاف عليه، وإنما وقع الخلاف في تتمة العنوان، وأقربها إلى الصحة فيما أرى هو (في تاريخ علماء الأندلس) كما ذكر الحاجي خليفة والبغدادي.

– توثيق نسبة المخطوط إلى مؤلفه:

ينبغي على المحقق البحث والتأكد من نسبة المخطوط إلى صاحبه حتى لا يلفق كتاب على عالم أو نسب باطلا لغيره، والناظر في عمل كثير من المحققين يجد هذا الأمر واضحا في الكثير من الكتب المحققة التي نسبت لغير الصفحة الأولى من المخطوط حتى نتأكد من نسبته الكتاب له، بل لا بد من النظر والتحقيق في ذلك.

وقد يصادف المحقق أحوال في نسبة الكتاب إلى مؤلفه منها:

–أن يكون الكتاب يقينا لمؤلف معين أشارت إليه المصادر مثل كتب التراجم ، والسير،و الطبقات ، والفهارس

– أن ينسب إلى أكثر من مؤلف فتتنازع المصادر وتتردد في نسبة الكتاب لمؤلف معين.

– أن يكون الكتاب مجهول المؤلف، فلا يظهر المخطوط اسم مصنفه ولا تكون عليه دلاله.

– اشتراك كثير من المؤلفين في عناوين الكتب يفتح باب الحذر الشديد في إثبات المؤلف المجهول.[2]

ومن أمثلة الخطأ في عناوين الكتب ونسبتها إلى غير مؤلفيها ما جاء على كتاب (الروضة الندية في شواهد علوم العربية) المنسوب لابن هشام الأنصاري النحوي، ت 761هـ وهو مخطوط في مكتبة برلين، ألمانيا برقم (6752) وقد أشار إلى هذا الكتاب أكثر من باحث بناء على ما جاء في صفحة العنوان والصفحة الأولى من الكتاب (...) وبعد دراسة فاحصة للكتاب تبين أن الكتاب في حقيقته هو كتاب (الاقتراح في أصول النحو) للسيوطي (ت911هـ) بنصوصه حرفيا بدءا من الصفحة الثانية إلى نهاية الكتاب، إلا أن شخص مرمم وقع الكتاب في يده ناقص في صفحة العنوان والصفحة الأولى، فأراد ترميمه. ولما وجد أنه يتحدث عن الشواهد النحوية، فكتب صفحة العنوان (كتاب الروضة الأدبية[3] في شواهد علوم العربية تأليف العلامة ابن هشام) (...) والذي يقرأ الكتاب

---

[1] فؤاد طوهارة، المرجع السابق، ص84.

[2] المرجع نفسه، ص85.

[33] هكذا جاء في الكتاب مثبتا بالعبارتين ، الروضة الندية ، والروضة الادبيه

من أول الورقة الثانية يجده مطابقا بنصوصه حرفيا لكتاب (الاقتراح في أصول النحو للسيوطي) وليس الكتاب إلا نسخة منه.[1]

لذلك فإن على المحقق أن يسلك الطرق التالية التي من الممكن أن تساعده على التأكد من نسبة المخطوط إلى مؤلفه منها:

- ذكر المؤلف لهذا الكتاب في بعض مؤلفاته.

- ذكر نسبة الكتاب من جهة من ترجم للمصنف، وللتأكد من ذلك يجب العودة إلى المصادر القديمة منها: كتب التراجم، الطبقات فهارس المؤلفين والكتب، فهارس المكتبات الخاصة والعامة، معاجم الشيوخ والمشيخات.

- أن لا يوجد في الكتاب ما يخالف هذه النسبة شكلا ومضمونا، كأن يكون في هذا الكتاب نقولا عن علماء، أو ذكر لشخصيات، إنما هم من بعد عصر المؤلف، ومن الأمثلة على ذلك كتاب نسب إلى الجاحظ وعنوانه (كتاب تنبيه الملوك والمكايد) نجد في أحد أبوابه (نكت من مكايد كافور الإخشيدي) هذا يعني أن الجاحظ يكتب عن كافور وبين الجاحظ وكافور عشرات السنين فالجاحظ توفي سنة 255 وكافور سنة 357 فلا يعقل أن يكون الكتاب للجاحظ.

- معرفة تاريخ النسخ سواء عن طريق ما هو مثبت على المخطوط أو من الخط إذ يعين ذلك الباحث على معرفة الفترة التي تلت حياة المؤلف أو عاش فيها ويجب أن يحذر من حالات التزوير في الخط التي من الممكن الوقوع فيها نتيجة فعل تجار المخطوطات.

- قراءة المخطوط قراءة متأنية للوقوف على شواهد وقرائن تساعد المحقق على معرفة المؤلف، فهناك من الوقائع التي قد تذكر في نص المخطوط يفهم منها زمن تأليفه.

- طبيعة الموضوع الذي يتناوله المصنف يساعدنا بشكل كبير على معرفة مؤلفه إذا حصرنا العصر الذي ألف فيه ، ومن كتب في هذا العلم.[2]

ضبط اسم المؤلف:

مما يجب أن يتحقق منه المحقق اسم المؤلف، وضبطه إذ تكون أخطاء في اسم المؤلف ناتجة إما عن إشتباه اسم المؤلف أو اسم أبيه باسم مؤلف آخر.

أو اتفاق مؤلفين بالكنية أو اللقب أو الشهرة. ومن الأمثلة عن ذلك كتاب "حروف المعاني" الذي نشره الدكتور رمضان عبد التواب سنة 1389هـ/1969م منسوبا إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ) فقد ذكره الدكتور رمضان ششن في كتابه (نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا) 459/1، ونص على أن هذا

---

[1] يوسف المرعشلي، المرجع السابق، ص265.

[2] فؤاد طوهارة، مرجع سابق، ص84-85.

الكتاب هو من تأليف الخليل بن أحمد بن أبي عبد الله ت (379هـ) فالاشتباه الواقع جاء من المشابهة الواقعة في الاسم الأول والثاني، وكان على المحقق دراسة نسبة الكتاب للخليل بن أحمد الفراهيدي من مصادر الترجمة وفهارس المكتبات ومن أين زيدت كلمة الفراهيدي ومن الذي زادها؟ وهناك مصادر لدراسة المؤتلف والمختلف، ومشتبه الأسماء، والنسب، منها:

- الأسامي والكنى، الأحمد بن حنبل ت 241هـ.
- الكنى للبخاري محمد بن اسماعيل صاحب الصحيح ت (256هـ).
- المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم لأبي القاسم الحسن بن بشر الأمدي ت 340هـ.[1]

وكان عمل البغدادي في كتابه "هدية العارفين" حين جمع بين كتابي: "كشف الظنون" وذيله "إيضاح المكنون" المرتبين حسب أسماء المؤلفين، حسب ترتيب حروف المعجم، وجمع تحت اسم كل مؤلف كتبه الواردة في الكتابين، وحين وصل إلى أبي حفص عمر بن عثمان في موضعين هما "تفسير القرآن" و "المكتفي في الأمر والنهي" جعلهما شخصا واحدا، ودمج بينهما لتشابههما، ولم ينتبه إلى الاسم الثالث (اسم الجد) واللقب، فالجنزي غير التميمي، والتميمي ليس جنزيا، فالتميمي مغربي كما نص على ذلك ياقوت الحموي في "معجم الأدباء" ... والجنزي مشرقي، منسوب إلى (جنزة) مدينة بأرّان بين شروان وأذربيجان[2] فعلى المحقق أن يتأنى وينتبه، كي لا يقع في المزالق الناشئة عن المتشابه ولا يصدر حكمه بسرعة، ولا يتعجل، ولا يُرَجح بدون مرجع ولا قرائن ولا أدلة، فالتحقيق هو البحث والكشف للوصول إلى الحقيقة في كل أمر.[3]

– تحقيق المتن ليظهر بصورة جيّدة ومقابلة النسخ:

وتحقيق المتن معناه أن يؤدي الكتاب أداء صادقا كما وضعه مؤلفه كمّا وكيفا بقدر الإمكان، فليس معنى تحقيق الكتاب أن نلتمس للأسلوب النازل أسلوبا هو أعلى منه، أو يُحل كلمة صحيحة محل أخرى صحيحة بدعوى أو أولهما أولى بمكانها، أو أجمل وأوفق...[4]

وهناك مقدمات رئيسية لإقامة النص فمنها:

1- التمرس بقراءة النسخ، فإن القراءة الخاطئة لا تنتج إلا خطأ، وبعض الكتابات تحتاج إلى مراس طويل وخبرة خاصة، ولا سيما تلك المخطوطات التي لا يطرد فيها النقط والإعجام، وكذلك تلك المخطوطات التي كتبت

---

[1] يوسف مرعشلي، المرجع السابق، ص270-271.

[2] المرجع نفسه، ص273.

[3] نفسه، ص273.

[4] عبد السلام هارون، مرجع سابق، ص46-47.

بقلم أندلسي، ومغربي[1]، أي قراءة نص المخطوط عدة مرات وبتأن ، وانتباه وتركيز ، قبل الشروع في نسخه ، حتى يتمكن المحقق فهم النص فهما جيدا ، وكتابته بطريقة صحيحة دون تحريف أو تصحيف أو زيادة ونقصان .

2-كتابة ونسخ متن المخطوط بطريقة يدوية ، ويستحسن بقلم الرصاص بما يوافق الرسم الإملائي ، وأدوات الضبط اللغوي ، ككتابة الحروف المعجمة بالنقط ، وكتابة الالف وسط الكلمة، والهمزة في آخر الكلمة ، لأن الكتابة القديمة تختلف عن الحديثة في كثير من مظاهرها وفيما يأتي بعض وجوه هذه الاختلافات التي يكثر وجودها في خطوط بعض النساخ:

1- خلو بعض الحروف المعجمة من النقط أو أن ينقطها الناسخ تنقيطا مخالفا لما هو معمول به في النسخ والكتابة الحديثة، مثل إهمال الفاء، والقاف، والنون، أو نقط الفاء واحدة من أسفل ونقط القاف واحدة من أعلى على طريقة المغاربة والأندلسيين.[2]

- حذف الألف أحيانا من وسط الكلمة كما في سليمان وحارث ومالك وإبراهيم وهارون، إذ يكتبونها: سليمن، خلد، حرث، ملك، إبراهيم، هرون.

- حذف الهمزة لا سيما في أواخر الكلمات مثل (دعاء) (سماء) (ماء) يكتبونها: دعا، سما، ما.

- الألف المقصورة يرسمونها في صورة الألف، ولا يرسمونها في صورة الياء مثل: (رمى) (سعى) (سقى) يكتبونها: رما، سعا، سقا.

- توضع همزة الابتداء دائما إذا كانت حركتها تبدل المعنى، مثلا أعوام، إعلام (بكسر الهمزة الثانية).

- منعا للالتباس بين الألف المقصورة والياء تثبت النقطتان تحت الياء فيما قد تلتبس قراءته، خلافا لما تجري عليه المطابع في مصر مثلا أبي/أبي.

- يوضع التشديد دائما.

ومن الواضح أن المحقق يجب أن يذكر في المقدمة عند وصف المخطوط الرسم المتبع فيه، وأنموذجات منه، والطريقة التي اتبعها في تبديله.[3]

وفي هذه المرحلة من تحقيق المخطوط، وأثناء المقابلة بين النسخ على المحقق أن يثبت ما يراه صوابا هذا أمر ضروري، لكن عليه أن يذكر التصحيح في الهامش، فلا ينبغي تصحيح أخطاء المؤلفين، بالإضافة إلى التعليل أي لماذا قلنا أن هذا هو الصواب.[4]

---

[1] عبد السلام هارون، المرجع السابق، ص54.

[2] فؤاد طوهارة، المرجع السابق، ص87.

[3] صلاح الدين المنجد، قواعد تحقيق المخطوطات.ص20

[4] د. بشار عواد المعروف.تحقيق المخطوطات الادبيه واللغوية،المؤتمر السابع في مجال المخطوطات ،لندن 26/25 نوفمبر لندن 2015

– كثيرا ما يكتب النساخ تاء التأنيث في آخر الأسماء، مفتوحة (نعمة) و(رحمة) يكتبونها (نعمت) و()رحمت، هذه الوجوه وغيرها لا يتقيد بها المحقق بل يصلحها بما يوافق طريقة الإملاء الحديثة[1].

– إذا نقل المؤلف نصوص من مصادر، يذكرها المحقق في الحواشي، وتعرض هذه النصوص على أصولها، ويبين ما فيها من اختلاف بزيادة أو نقص في الحاشية، كأن يقول: هذا النص في كتاب كذا باختلاف في اللفظ، أو بزيادة، وغير ذلك.

– قد لا يذكر المؤلف المصادر التي اعتمدها، فإذا عرفها المحقق نسب كل نص إلى مصدره من أجل التأكد من صحة النص وسلامته.

– قد يخطئ المؤلف في إيراد لفظ أو اسم، فيستطيع المحقق أن يصحح الخطأ في الحاشية، ويثبت النص كما ورد. أو يمكن أن يثبت الصحيح في المتن، والاشارة إلى الخطأ في الحاشية.

– تقابل النسخة التي تتخذ أصلا، مع النسخ الأخرى، ويشار في الحاشية إلى اختلاف النسخ، أي اختلاف الروايات في كل لفظة، إذا كان هناك اختلاف يبدل المعنى.

– عند اختلاف الروايات يثبت المحقق في المتن ما هو صحيح بعد التحقق من كل رواية، ويوضع في كل الحاشية المصحف والمحرّف.

– عند وجود زيادة في نسخة من النسخ لم توجد في النسخة المعتمدة، وبعد أن يتحقق المحقق من أن هذه الزيادة من أصل الكتاب يضيفها إلى النسخة المعتمدة ويشير إلى ذلك في الحاشية.[2]

– يسمح للمحقق إضافة حرف أو كلمة، سقطت في المتن على ان يضع ذلك بين قوسين.

– إذا وجد المحقق، خرم أضاع نصا، وكان هذا النص في كتاب آخر مخطوط، مطبوع، ينقله المحقق ويمكن أن يتم ذلك الخرم، ويشير إلى ذلك في الحاشية، ويوضع النص المضاف بين (قوسين) وإما لم يجد المحقق ما خرم وما ضاع عليه أن يشير إلى مقدار الخرم في الحاشية.[3]

– أن تتفق جميع النسخ على الصواب ولا إشكال هنا.

– أن تتفق جميع النسخ على الخطأ وهنا يوضع الخطأ بين معقوفتين ويعلق في الهامش قائلا، كذا، أي وردت هكذا هكذا في جميع النسخ والصواب كذا، ويذكر التعليل.

---

[1] فؤاد طوهارة، المرجع السابق، ص89.

[2] صلاح الدين المنجد، المرجع السابق، ص16.

[3] المرجع نفسه،ص نفسها

– أن يكون الصواب في بعضها والخطأ في بعض الآخر وهنا يثبت الصواب حسبما يراه ويتأكد منه، ويشار إلى الاختلاف في الهامش.[1]

– إذا رأى المحقق زيادة في احدى النسخ لم يعثر عليها في النسخة الأصل، وبعد أن تأكد أنها من أصل المخطوط، يضيفها في المتن، ويذكر في الهامش، وإذا لم يتأكد يثبت ذلك في الحاشية.

– إذا أضاف المحقق حرفا أو لفظا عن أصل المخطوط يضعه بين معقوقتين [ ] ويشير إلى هذا الأمر في الحاشية.

– إذا أخطأ صاحب المخطوط في حرف أو كلمة، فبإمكان المحقق أن يصحح في المتن، ويضع التصحيح بين قوسين ( )والاشارة إلى ذلك في الحاشية، أو عليه أن يبقي على المتن كما هو عليه، ويصحح في الهامش وهذا أفضل.

– على المحقق أن يعنى بضبطها لألفاظ التي تثير الشبه في معناها، ويوضح الملتبس من الضمائر والأسماء والألفاظ، ويضبط الحروف المهملة من النقط والإعجام، وعليه إذا شك في كلمة أو معلومة، ولم يتمكن من التحقق منها أن يكتب إلى جانبه (كذا)، أو يشير إلى ذلك في الحاشية.

– إذا لاحظ المحقق سقوط كلمات أو مقاطع، أو صفحات في النسخة الأصل عليه أن يعتمد على النسخ، الفروع في إكمال هذا النقص، والإشارة إلى هذا في الحاشية.[2]

– قد يقرأ عالم الكتاب، ويصحح بعض ألفاظه ،هذا التصحيح يزيد من قيمة الكتاب ،فإذا وافق المحقق على التصحيح أثبته في المتن، وأشار إلى الأصل في الحاشية.

– إذا وجدت زيادات في جوانب المخطوط، فلا تضاف إلى المتن بل يشار إليها في الحاشية،

– يجب أن ينتبه المحقق إلى بعض العلامات والحروف على المخطوطات القديمة وضعت على بعض الألفاظ منها:

أ– كلمة (صح) توضع فوق اللفظ، ومعناها أن اللفظ على ما هو مثبت صحيح.

ب– حرف (ص) ممدودة (ص) وتسمى ضبّة أو علامة التمريض يعني أن اللفظ الذي وضع الحرف فوقه فيه مرض أو خطأ.

ج– إذا ضرب فوق لفظ بخط، فمعناه أنه محذوف، ربما حُوِّق بنصف دائرة فوق الكلام المحذوف.

د– ولما كانت الحروف العربية غير منقوطة في الأصل، ومنع للتصحيف والتحريف قام النساخ بوضع علامات على بعض الحروف دفعا للغموض والالتباس.[3]

---

[1] نفسه، ص95.

[2] مهدي فضل الله،أصول كتابة البحث ، وقواعد التحقيق ، دار الطليعة ،بيروت ،ط1 ،1993، ص149،148

[3] صلاح الدين المنجد، المرجع السابق، ص16-17- 18.

فمثلا كانوا يضعون حرف حاء صغيرة فوق حرف الحاء في كلمة لئلا يقرأ خَاءً، أو يضعون عينا صغيرة تحت حرف العين لئلا يقرأ غينا وكذلك يفعلون في حرف الصاد، الطاء، الدال، الراء، ويضعون ثلاث نقاط تحت السين لئلا تقرأ شين.[1]

الألفاظ المختصرة:

قد لجأ الأقدمون للاختصار إن تعلق الأمر ببعض الألفاظ، عادة تتكرر كثير مثل عبارة صلى الله عليه وسلم، الترحم بعد ذكر المتوفي، الترضي عن الصحابة، ألفاظ التحديث والأخبار والأنباء، في إسناد الأحاديث ومن هذه الأمثلة:

- رحمه الله (رحة)- تعالى (تع)- رضي الله عنه (رضه) إلى آخره (الخ)- انتهى (أه)- حدثنا (ثنا) أخبرنا (أنا)- أنبأنا (أنبا).

أما المشكل، فإذا كان الأصل مشكولا كله أو بعضه، حوفظ عليه تماما وينبغي أن تشكل الآيات القرآنية والأحاديث، تشكل الأشعار التي تصعب قراءتها والأمثال كذلك، وكذلك الألفاظ التي يلتبس معناها كالمبني للمجهول والماضي (ضَرب ، ضُرِب) والأعلام الأعجمية، المعربة أو المركبة، أو الصعبة يستعان في ضبطها بكتب الرجال والتراجم.[2] ما يشتبه في الأسماء (حَميد) (حُميد) إذ على المحقق مراجعة كتب الرجال، المشتبه في الأسماء اللغة، البلدان، الغريب[3]، ولا بد للإشارة في المقدمة، إذا كان النص مشكول، أو أضيف له الشكل.

– وضع العناوين، وتقسيم النص وترقيمه:

- توضع العناوين والفصول والأبواب بحجم خط أكبر من الحجم الذي يكتب به المتن، كما يحافظ المحقق على تقسيم المؤلف وترتيبه، في النصوص التي لا تقسيم لها في الأصل يمكن تقسيمها إلى فصول لإيضاح النص، ويعطى لكل فصل عنوان يوضع بين قوسين.

- إذا كان النص مقسما فترقم الأبواب.

- إذا كان الكتاب المحقق في التراجم، فيوضع اسم المترجم، بحرف صغير من حرف المتن في جانب الصفحة على الهامش، أو في منتصف الصفحة لسرعة الاهتداء إليه، وترقم التراجم.

- في كتب الحديث ترقم الأحاديث.

---

[1] المرجع نفسه، ص18.

[2] نفسه، ص21- 22.

[3] بشار عواد المعروف، خطة لتحقيق الشعر، المؤتمر السابع في مجال المخطوطات ،تحقيق المخطوطات اللغوية والأدبية، مؤسسة الفرقان للتراث الاسلامي، 26/25 نوفمبر، 2015، لندن.

– يحافظ على أبواب الدواوين في الشعر كما وردت، أو على ترتيب الديوان حسب حروف المعجم، وترقيم القصائد والمقطوعات.

– ترقم سطور النصوص شعرا كانت أم نثرا، خمسة، خمسة، أو ثلاثة، ثلاثة إذا أمكن ذلك.[1]

– الالتزام بعلامات الترقيم، وذلك لما فيها من إعانة على استقامة المتن المراد تحقيقه وهي كالتالي:

– القوسان المزهران ﴿ ﴾ لحصر الآيات القرآنية.

– علامة التنصيص « » تفصل بين الكلام المقتبس لتمييزه عن غيره.

– الخطان القصيران – – تكتب بينهما الجمل المعترضة.[2]

– الشرطة (–) تكون بين العدد والمعدود، بين جزئي الجملة...الخ.

– المعقوفتان أو العضادتان [ ] يُكتب فيهما ما يذكره المحقق من لفظ يقتضيه السياق، أو إضافة أضافها في المتن لإكمال النص من بعض النسخ.

– الخطوط المتقطعة – – – – – توضع في النص في حالة وجود بياض في الأصل.

– الفاصلة (،) لها عدة مواضع منها: بعد لفظ المنادى، وبيم جملتين مرتبطتين المعنى، وأقسام الشيء الواحد.

– الفاصلة المنقوطة (؛): توضع بين جملتين تكون الثانية موضحة للأولى، كقولك: حسان شاعر مخضرم؛ لأنه عاش في الجاهلية والإسلام.

– النقطتان (:) توضع في مواطن منها ((بين القائل والقول)، ولتوضح وتفصل ما ذكر.

– علامة التعجب (!) توضع بعد جملة تعجب أو تأسف أو تمني، إغراء، التحذير، الاستغاثة.

– القوسان ( ): لتفسير معنى كلمة في وسط الكلام، ضبط كلمة في وسط الكلام، لحصر الأرقام مثل رقم الصفحة أو الرقم في الهامش.

– الواو بين قوسين (و): وجه ورقة المخطوط.

– الضاد بين قوسين (ض): ظهر ورقة المخطوط.

– اعطاء رمز لكل نسخة من النسخ التي تم اعتمادها وعادة تسمى الرموز بخزائنها، كأن يشار للنسخة الأصل التي عثر عليها بالأزهر الشريف برمز (هـ) أو غير ذلك ثم تمنح النسخ الفرعية رموز أخرى حسب أماكن تواجدها مثل دار الكتب (د).[3]

---

[1] صلاح الدين المنجد، المرجع السابق، ص22-23.

[2] فؤاد طوهارة، المرجع السابق، ص90.

[3] فؤاد طوهارة، المرجع السابق، ص89- 90.

مثال: عند انتهاء الصفحة الأولى من اللوحة الأولى وابتداء الصفحة الثانية من اللوحة نفسها، من النسخة (هـ) يكتب (هـ/1/ظ) ويعني أن الكلام انتهى في الصفحة الأولى من اللوحة الأولى وهي (الوجه) ويرمز لها بحرف (و)، وابتدأ الكلام في الصفحة الثانية من اللوحة الأولى وهي (الظهر) ويرمز لها بحرف (ظ).

– التخريج وتوثيق النقول والنصوص:

***ضبط الآيات القرآنية وتخريجها:**

– إذا صادف المحقق آية بدت فيها أخطاء على المحقق أن يعتمد على كتب القراءات ويصحح الآية كما وردت، كما يجب الاشارة في الحاشية إلى القراءة التي عرضت بها الآية في المخطوط.

– ينبغي ضبط الآية بالشكل ووضع اسم السورة ورقم الآية في المصحف بين معقوقتين في الهامش.

***ضبط الأحاديث وتخريجها:**

– تكتب الأحاديث الواردة في المخطوط كما هي ويشار إلى الخطأ في الهامش وإذا كانت رواية المؤلف صحيحة فلا بأس بها، وإذا رأى المحقق رواية قريبة إلى رواية المؤلف فلا بأس أن يضيفها في الهامش.

– يتم تخريج الحديث بنسبته إلى مصادره حسب اهميتها من حيث الصحة والترتيب التاريخي لوفاة مؤلفيها، كان يذكر رقم الحديث مع الكتاب والباب كما في الصحيحين ... وينبغي عند كتابة الحديث ضبطه بالشكل الصحيح على حسب الرواية التي اعتمدها المؤلف والأهم هو صحة التخريج مع تحديد الطبعة.

– توثيق النقول والنصوص وأقوال العلماء:

قد ينقل المؤلف من كتب مطبوعة أو مخطوطة، فإذا كانت مطبوعة فعليه التأكد من صحة النص المنقول، نفس الشيء إذا نقل عن المخطوط، أما إذا تعذر فعليه الرجوع للمصادر البديلة التي تعينه على الضبط.

– إذا صرح المؤلف بالمصدر الذي نقل عنه، فعلى المحقق أن يبحث عن المصدر مطبوعا أو مخطوطا. وذلك للإشارات و البيانات، أو ذكر للفروق إن كانت ضرورية في الهامش.

– إذا نقل المؤلف من كتاب ولم يذكره، على المحقق أن يبحث عن الكتاب إما إذا كان مفقودا عليه الرجوع إلى المصادر البديلة.

– تخريج الأشعار والأمثال:

– يطلب من المحقق أن يعزو الأشعار إلى مصادرها من الدواوين أو المجامع الشعرية من المفضليات للضبّي (ت 168هـ) ثم كتب اللغة والشواهد المعاجم (الكتاب لسيبويه – الكامل للمبرد).

– إذا كانت الأبيات منسوبة خطأ لصاحبها فعلى المحقق أن يصحح نسبتها في الهامش ويبين البحر الشعري لها.

– أما الأمثال فتخرج من كتب الأمثال مثل أمثال العرب للمفضل الضبيّ (ت 168هـ)، جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري (ت 395هـ)...

– التعريف بالأعلام:

– يجب على المحقق تخريج الأعلام الواردة في النص والتعريف بهم والتأكد من صحة أسمائهم، يقدم تراجم موجزة لا تشغل بال القارئ عن المتن يستثنى من ذلك الأعلام المشهورين وتتناول الترجمة، كنية المترجم له، لقبه، اسمه، اسم أبيه، نسبه، شهرته، الفنون التي عرفها، مذهبه، مكانته العلمية، تاريخ وفاته.

في التعريف بالتراجم من الأحسن الرجوع إلى كتب التراجم، والطبقات من كتب التراجم (سير أعلام النبلاء للذهبي 748هـ، وفيات الأعيان لابن خلكان (ت1282هـ) هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي (ت1339هـ) الأعلام لخير الدين الزركلي ت1396هـ).

– التعريف بالأماكن والبلدان والقبائل والجماعات:

يجب على المحقق تخريج الأماكن، والمواضع، البلدان، القبائل، الجماعات الواردة في النص، يعرف بالمدن والقرى، والأقاليم، الأمكنة، البقاع، القبائل، الجماعات وكل ما هو مبهم ويرجع للكتب المؤلفة في هذا الميدان، كتاب البلدان لابن فقيه الهمذاني (ت 365هـ)، صورة الأرض لابن حوقل ت 367هـ معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع لأبي عبيد البكري ت 487هـ معجم البلدان لياقوت الحموي ت 626 هـ.

في التعريف بأسماء القبائل والجماعات يتوجب الرجوع إلى كتب القبائل والأنساب ككتاب جمهرة أنساب العرب لابن حزم الأندلسي (ت 204هـ) نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب لأبي العباس القلقشندي ت 821هـ، كتاب الأنساب (للسمعاني) ت 562هـ... الخ.

– شرح الألفاظ الغريبة: يعتمد المحقق في شرح الألفاظ الغريبة على المعاجم اللغوية لسان العرب القاموس المحيط، الصحاح للجوهري ت 393 هـ، ويمكن الاستعانة ببعض القواميس الحديثة المعجم الوسيط، الوجيز، المعجم الكبير.

كذلك ينبغي شرح بعض المصطلحات التي تحمل معاني خاصة غير معانيها اللغوية كانت معروفة، ومتداولة في زمن المؤلف ويرجع المحقق للكتب المؤلفة في هذا الباب منها كتاب التعريفات للجرجاني ت 811هـ، كشاف اصطلاحات الفنون لمحمد علي الفاروقي التهانوي ت بعد 1158 هـ.[1]

[1] فؤاد طوهارة، المرجع السابق، من الصفحة 95 إلى 100.